

نظرة عامة حول نظرية المنظمة

أولاً: ماهية التنظيم وسماته

يعبر التنظيم وسيلة للإنجاز وليس هدفاً بحد ذاته، والآلية التي يتم من خلالها الوصول للأهداف المتوخاة بشكل جيد وفعال، وهو أمر لا بد من تحديد معايير لقياس جودته أو فعاليته. ويعرف التنظيم من قبل (Stephen P. Robbins) بأنه كيان اجتماعي منسق بوعي وله حدود واضحة المعالم ويعمل على أساس دائم لتحقيق هدف معين أو مجموعة أهداف.

التنظيم له أربعة سمات يتميز بها:

السمة الأولى: كيان اجتماعي يضم مجموعة من الأفراد والجماعات تجتمع بتخطيط مسبق وليس بمجرد الصدفة.

السمة الثانية: وجود إطار محدد المعالم يحدد هوية أعضاء الجماعة التي تنضوي تحت لوائه.

السمة الثالثة: وجود رابطة استمرارية في العلاقات بين العاملين في التنظيم.

السمة الرابعة: وجود أهداف تسعى المنظمة إلى تحقيقها من خلال الأدوار المختلفة على مختلف العاملين.

التنظيم يساعد المنظمات على التخلص من المشاكل التي تتعرض لها بسبب غموض الأهداف وعدم أدراك العاملين لها. والترهل الوظيفي أو تفرغ المؤسسات أمر تعاني منه الدول النامية أكثر من غيرها بسبب تسييس الوظائف الإدارية واللجوء للتعينات ولضغوط سياسية واجتماعية ولمصالح خاصة.

ثانياً: الهيكل التنظيمي وعناصر تكوينه

الهيكل التنظيمي يعرف على أنه الطريقة التي يتم من خلالها تنظيم المهام، وتحديد الأدوار الرئيسية للعاملين، وتبين نظام تبادل المعلومات، وتحديد آليات التنسيق وأنماط التفاعل اللازمة بين الأقسام المختلفة والعاملين فيها.

ويتكون الهيكل التنظيمي لأي منظمة من ثلاثة عناصر تختلف في الشكل والمضمون وهي:

١- **التطور والتعقيد:** يتسم اي هيكل تنظيمي بتقسيم الاعمال التي يؤديها من خلال العمل الى عدد من المهام يتولى القيام بها عدد من الوحدات الادارية المنتشرة افقيا والمرتبة عموديا على مستويات ادارية مختلفة، ويراعي هذا التقسيم عوامل التخصص.

٢- **الرسمية:** وتعني وجود تقنين لأساليب وإجراءات العمل وتتميطها بشكل يضمن ضبط سلوك العاملين، بحيث لا يكون هناك مجالاً لتفاوت السلوك من موظف الى اخر للاختلاف في اشكال تقديم الخدمة من شخص الى اخر. بمعنى اخر عدم وجود ازدواجية في تطبيق المعايير المتبعة في التعامل مع المتعاملين مع المنظمة وفق اعتبارات شخصية ومصاحية.

٣- **التسلسل الإداري:** ويعني وجود مرجعية أدارية واضحة أمام العاملين بحيث تكون خطوط السلطة واضحة. سواء كان الأسلوب المتبع أسلوب المركزية أو اللامركزية.

ثالثا: التصميم التنظيمي

ويراد به الخارطة التنظيمية التي يحدد من خلالها مختلف الوحدات الإدارية، ويوضح خطوط الاتصال والسلطة، ويبين مدى نطاق الاشراف ويعطي الشكل التنظيمي المطلوب الذي يعكس فلسفة الإدارة.

رابعا: نظرية التنظيم

نظرية التنظيم تهتم بدراسة الهيكل التنظيمي، ونمط التصميم التنظيمي الذي يتناسب والمنظمات الإدارية المختلفة ووفقا للاعتبارات والمحددات الخاصة بكل منهما. فهي تقدم وصفات عامة لما يجب عمله. لتحسين مواصفات التنظيمات وفق الأسس العملية، وذلك بهدف تحسين الأداء والفعالية حيث أن هناك ارتباطا بين نمط التصميم التنظيمي والفعالية حيث أن هناك ارتباط بين نمط التصميم التنظيمي والفعالية التنظيمية.

خامسا: طبيعة الاختلاف بين نظرية المنظمة والسلوك التنظيمي

يمكن حصر طبيعة الاختلاف من حيث الآتي:

طبيعة الاختلاف	نظرية المنظمة	السلوك التنظيمي
من حيث المنظور	منظور شمولي يركز على دراسة الهيكل التنظيمي ومحدداته المختلفة، من حيث الحجم ونوعية المهمة، ونوع تكنولوجيا المستخدمة والبيئة التي يعمل فيها التنظيم.	منظور جزئي يركز على دراسة سلوك الافراد والجماعات وديناميتها، وعلى دراسة العوامل المحددة لسلوك الافراد والجماعات مثل الدوافع والقيم والاتجاهات وعمليات الادراك والتعلم ونمط القيادة وتأثير الصراع على العمل ونمط الشخصية ومتغيرات اخرى مثل انتاجية الفردية ومظاهر التغيب عن العمل والدوران الوظيفي.
أدارة الصراع التنظيمي	يتم دراسة الصراع باعتباره مظهرا من مظاهر تنظيمه مثل ضعف قنوات واليات التنسيق وعيوب يجب تداركها في التصميم التنظيمي من خلال عملية اعادة التنظيم	يتم دراسة الصراع باعتباره صراعا بين الافراد من جهة وبين الافراد والجماعات من جهة اخرى وتعزى اسبابه لامور تتصل بنمط الاتصالات وانماط الشخصيات المختلفة واختلاف مستويات الادراك

سادسا: مبررات دراسة نظرية المنظمة

يمكن تحديد أهم المبررات التي تستدعي دراسة التنظيمات بشكل علمي على النحو التالي:

- 1- تزايد حجم وتأثير المنظمات الإدارية في المجتمع فمعظم الاحتياجات الفردية والجماعية لا تتم إلا من خلال المنظمات الإدارية متفاوتة الحجم باعتبارها الآليات المناسبة للاستخدام الأكفاء للموارد.
- 2- التطورات الصناعية والتكنولوجية والحضرية وما يصاحبها من ضرورات تنظيمية، وما تنتجه من مجال لتجريب الأفكار الإبداعية ومنها طرق التنظيم.
- 3- فتح الأسواق العالمية والحدود بين الدول، الأمر الذي يستلزم وجود تنظيمات تسهل عمليات إنتاج وتبادل السلع والخدمات، وهو ما اصطلح على تسميته بعامل العولمة.
- 4- الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي. فقد حلت قيم واتجاهات سياسية واجتماعية جديدة محل القيم القديمة، مما يستلزم تصميم منظمات جديدة او إعادة تصميم القائم منها لتلائم مع هذه الاتجاهات والتحويلات الجديدة.